تحرك عاجل

الإفراج عن سجين للرأي

أُفرج عن المدون وسجين الرأي الجزائري مرزوق تواتي في 7 مارس/آذار 2019؛ وذلك بعد أن أصدرت محكمة جزائرية في 4 مارس/آذار 2019 حكمًا نهائيًا جديدًا بتخفيض عقوبة سجنه من سبعة أعوامٍ إلى عامين، والسجن ثلاثة أعوامٍ أُخرى لكن مع وقف التنفيذ. واستدعى ذلك القرار الإفراج عنه، إذ أنه أمضى بالفعل عامين بالسجن. وكانت منظمة العفو الدولية تدعو إلى الإفراج الفوري عن مرزوق تواتي دون أي شرطٍ أو قيد، نظرًا لأنه سجين للرأي لم يُعتقل إلا بسبب نشر تعليقات سلمية على شبكة الإنترنت.

لا حاجة إلى إرسال المزيد من المناشدات. وجزيل الشكر لمن أرسل المناشدات.

في 7 مارس/آذار 2019، أُفرج عن المدون الجزائري مرزوق تواتي، بعدما أمضى أكثر من عامين قيد الاحتجاز لمجرد الاستناد إلى نشر تعليقات سلمية على شبكة الإنترنت.

ففي مايو/أيار 2018، حُكم على مرزوق تواتي بالسجن لمدة عشرة أعوامٍ، وبدفع غرامة مالية قدرها 50 ألف دينارٍ جزائري (حوالي 415 دولارًا أمريكيًا). وبعد ذلك بشهر، خفضت محكمة الاستئناف بمدينة بجاية، في المنطقة القبائلية بشمال الجزائر مدة العقوبة إلى سبعة أعوامٍ، بينما أبقت على الغرامة المالية. وفي يناير/كانون الثاني 2019، نقضت المحكمة العليا حكم الاستئناف، وأحالت القضية للنظر مجددًا أمام محكمة استئناف مختلفة. وأصدرت المحكمة الجديدة في سكيكدة، شمال شرقي البلاد، في 4 مارس/آذار 2019، حكمًا نهائيًا بالسجن لمدة عامين، وبالسجن لمدة ثلاثة أعوامٍ أُخرى لكن مع وقف التنفيذ؛ وقد استدعى قرار المحكمة الإفراج عنه، نظرًا لأنه أمضى بالفعل عامين داخل السجن.

ومثلت الضغوط المحلية والدولية على السلطات الجزائرية عنصرًا مهمًا لتحقيق هذه النتيجة. فقد نظمت منظمة العفو الدولية، إلى جانب لجنة مؤلفة من المنظمات الجزائرية، مسيرات واعتصامات أمام المحاكم

تضامنًا مع مرزوق. كما قدم فرع منظمة العفو بالجزائر لوزارة العدل ورئيس الوزراء عريضة وقع عليها أكثر من 6,500 شخص، دعت إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن مرزوق.

الاسم وصيغ الإشارة المُفضلة: مرزوق تواتي

هذا التحديث الثالث والأخير للتحرك العاجل UA 117/18

رابط التحرك العاجل السابق:

https://www.amnesty.org/download/Documents/MDE2888872018ARABICH.pdf